

اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس التقرير اليومي

الأربعاء ١٣ شوال ١٤٤٧هـ الموافق ٢٠٢٦/٤/١
العدد (٦٢)

 <https://www.rcja.org.jo>  <https://www.facebook.com/rcjajo>

- ما ورد في التقرير يعبر عن وجهة نظر الكاتب.
- **This report expresses the writer's view.**
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض ما ورد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- **Some of paragraphs of articles are reduced briefly, that is to be suited to the report.**
- الغاية من تضمين التقرير ما ورد لكتاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.
- **The purpose of containing Western or Israeli writers point of view, whether supportive or opposed to Israel's policy, is to give the reader an opportunity to know different perspectives.**
- تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين، إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية داخل الأردن وخارجه.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs issues this daily news report in a paper form to be distributed to those concerned, in addition, the committee distributes 250 thousand electronic copies, locally and abroad.**
- تحتوي مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس على ٥٥٠٠ عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، يمكن للقراء الاطلاع على عناوين الكتب بزيارة موقع اللجنة على الانترنت: www.rcja.org.jo (<https://lib.rcja.org.jo>)
- **The library of Royal Committee for Jerusalem Affairs contains 5500 topics in both languages: Arabic and English, and these titles connected to the library website, so that the reader can search it at: www.rcja.org.jo (<https://lib.rcja.org.jo>)**
- ترحب اللجنة الملكية لشؤون القدس بأي ملاحظات أو اقتراحات يرغب القارئ بإرسالها على عنوان اللجنة المبين على الغلاف.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs welcomes any observations or suggestions, so the reader can send it to address that showed on the cover page.**

المحتوى

شؤون سياسية

- ٥ • عدم استغلال أوضاع المنطقة لفرض واقع جديد بالقدس والضفة وغزة
- ٦ • الصفدي يؤكد ضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشعرية
- ٧ • القاضي يحذّر من محاولة إسرائيل تغيير الوضع القائم في القدس
- ٧ • فعاليات تستنكر مصادقة الكنيست على قانون إعدام الأسرى
- ٨ • تنديد متواصل لقانون "إعدام الأسرى" الفلسطيني.. وواشنطن تؤيده
- ١١ • محافظة القدس: مخطط إسرائيلي يستهدف البدوي في المحافظة

اللجنة الملكية لشؤون القدس

- كنعان: قانون إعدام الأسرى يعكس نهج أبرتهيد إسرائيلي ويشكل ضربة لمنظومة حقوق الإنسان
- ١٣
- اللجنة الملكية لشؤون القدس تحاضر حول الوصاية الهاشمية في مدارس الوطن العربي
- ١٥

اعتداءات

- ١٦ • إغلاق الأقصى يتواصل قبيل "الفصح": طقوس تلمودية وضغوط لـ "ذبح القرابين"
- ١٧ • إصابة فتى برصاص الاحتلال في مخيم قلنديا
- ١٨ • تمهيدا لتهجير السكان.. الاحتلال يعلن تجمع خلة السدرة منطقة عسكرية

تقارير

- ١٨ • مع دخول الإغلاق شهره الثاني.. ما خطط الاحتلال بالأقصى؟

آراء عربية

- ٢١ • قانون للإعدام.. شرعنة القتل

آراء عبرية مترجمة

- ٢٣ • العطش للدم ولّد قانونا عنصريا

الأخبار بالإنجليزية

- **King receives Poland defence minister** 25
- **King receives France president's Middle East, North Africa adviser** 25
- **Foreign minister meets with ICRC president** 25
- **Jerusalem Governorate warns: "Shami Neighborhood" plan targets Bedouin displacement for E1 project** 26
- **Israeli police disperse protest in Jerusalem for demonstrating against Palestinian prisoner execution law** 27
- **Israeli forces shoot a Palestinian In Qalandia** 28
- **International pressure grows over Al-Aqsa closure as global campaign is launched** 28
- **Israel maintains Aqsa closure ahead of Passover** 29
- **Israeli forces and colonists forcibly expel Bedouin community near Jerusalem** 30

شؤون سياسية

عدم استغلال أوضاع المنطقة لفرض واقع جديد بالقدس والضفة وغزة

عمان - الدستور - استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني البولندي الدكتور فواديسواف كوسينياك - كاميش، في قصر الحسينية، الثلاثاء ٢٠٢٦/٣/٣١.

وأكد جلالته، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، ضرورة استعادة التهدئة الشاملة في الشرق الأوسط عبر الاحتكام للحوار والدبلوماسية. وبحث اللقاء أهمية تعزيز التعاون بين الأردن وبولندا في مختلف المجالات، خاصة التعاون العسكري والأمني.

كما استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية، أمس الثلاثاء، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إيغر.

وأعرب جلالته عن تقديره للدور الإنساني للجنة وجهودها الفاعلة في التخفيف من معاناة المتضررين من الحروب في مناطق النزاع. وشدد جلالته الملك على ضرورة الاحتكام للدبلوماسية في إنهاء الصراعات في المنطقة.

بدورها، أكدت سبولياريتش ضرورة حماية المدنيين في الصراعات، مشيرة إلى أهمية جهود الأردن، بقيادة جلالة الملك، لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

واستقبل جلالة الملك عبدالله الثاني، أمس الثلاثاء، مستشارة الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورا كاتوتي والوفد المرافق، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد.

وأكد جلالته، خلال اللقاء الذي عقد في قصر الحسينية، ضرورة وقف الاعتداءات الإيرانية على الأردن والدول العربية، والتوصل إلى اتفاق ينهي التصعيد.

وشدد جلالته الملك على أهمية وقف الاعتداء الإسرائيلي على لبنان، وضرورة عدم استغلال أوضاع المنطقة كذريعة لفرض واقع جديد في القدس والضفة الغربية وغزة.

الدستور ٢٠٢٦/٤/١/٢ ص

الصفدي يؤكد ضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشعرية

عمان - الدستور - استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، أمس، وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ريم العبلي-رادوفان، في لقاء بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتنموي بين البلدين الصديقين، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية وتداعياتها والجهود المبذولة إزاءها.

وأكد الصفدي والعبلي-رادوفان أهمية الاستمرار في العمل على توسعة برامج التعاون بين المملكة وألمانيا في قطاعات حيوية تشمل المياه والتدريب المهني.

وثنى الصفدي الدعم المستمر الذي تقدمه ألمانيا لمشاريع التنمية في الأردن، وللمساعدة في مواجهة تبعات الأزمات الإقليمية.

واستعرض الصفدي الأوضاع في غزة والضفة الغربية المحتلتين، وشدد على ضرورة تكاتف الجهود لوقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشعرية التي تقوض حل الدولتين، وجهود تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة، محذرا من استمرار إسرائيل في تقييد حق العبادة للمسلمين والمسيحيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإجرائها التي تخرق الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

كما استقبل الصفدي، أمس، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولجاريك.

وبحث الصفدي وسبولجاريك تداعيات التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة وجهود إنهائه، وتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستقبل الصفدي أمس، مستشارة الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دورا كاتوتي، والمبعوث الخاص ومستشار الرئيس الفرنسي بشأن ليبيا بول سولير.

وبحث الصفدي والوفد الفرنسي تداعيات التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة، وأفاق استعادة الهدوء وحماية المنطقة من خطر توسع رقعة الصراع وتفعيل الدبلوماسية سبيلاً لتكريس الأمن والاستقرار في المنطقة.

الدستور ١/٤/٢٠٢٦/ص٤

القاضي يحذّر من محاولة إسرائيل تغيير الوضع القائم في القدس

عمان - الدستور - التقى رئيس مجلس النواب، مازن القاضي في مكتبه، الثلاثاء ٢٠٢٦/٣/٣١، السفارة الأسترالية لدى المملكة باولا إليزابيث غانلي، بحضور النائب الأول لرئيس المجلس الدكتور خميس عطية، ونائب السفارة جول ماكريغور، حيث جرى بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في المجالات كافة، لاسيما البرلمانية. وعبر القاضي عن تقديره للحكومة الأسترالية على مواقفها الداعمة لحل الدولتين واعترافها بالدولة الفلسطينية.

وحذر القاضي من استغلال إسرائيل للحرب بمحاولة تغيير الوضع القائم في القدس، وتصاعد الاستيطان في الضفة الغربية، مشيراً إلى أن المسجد الأقصى مغلق منذ شهر، إضافة إلى منع المصلين المسيحيين من أداء الصلاة في كنائس القدس. من جهتها، أكدت السفارة الأسترالية تقدير بلادها العالي للدور الكبير الذي يضطلع به الأردن، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، لافتة إلى الدور الأردني في تحمل أعباء اللجوء.

الدستور ٢٠٢٦/٤/١/ص٤

فعاليات تستنكر مصادقة الكنيست على قانون إعدام الأسرى

عمان - الدستور- أعربت لجنة فلسطين في مجلس الأعيان، برئاسة العين مازن دروزة، عن قلقها البالغ إزاء استمرار الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية التصعيدية في مدينة القدس المحتلة، معتبرة أن هذه السياسات تشكل تهديداً مباشراً للهوية العربية والإسلامية والمسيحية للمدينة.

ودانت اللجنة، خلال اجتماعها أمس الثلاثاء، مع أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس عبدالله كنعان، ومدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية رفيق خرفان، الإجراءات الإسرائيلية التي تشمل إغلاق المسجد الأقصى والبلدة القديمة وكنيسة القيامة، وفرض قيود صارمة على حركة الفلسطينيين، إضافة إلى هدم المنازل، والتي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وشددت اللجنة على أهمية الدور الأردني بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، معتبرة أن هذا الدور يشكل صمام أمان أساسيا للحفاظ على الهوية التاريخية والدينية للمدينة. كما استنكرت اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الصهيونية بأشد العبارات إقدام الكنيست الصهيوني على المصادقة على ما يسمى بقانون «إعدام الأسرى» في سجون الاحتلال.

وأكدت في بيان لها أن هذا القرار لا يمثل مجرد إجراء تشريعي، بل يشكل جريمة منظمة تشرعن القتل خارج نطاق القانون تحت غطاء قانوني زائف، في استهتار صارخ بحياة الأسرى وحقوقهم الأساسية.

وقالت اللجنة إن صمت المؤسسات الدولية أمام هذا التصعيد الخطير «يُعد تواطؤًا غير مقبول».

ودانت لجان خدمات المخيمات والهيئات الاستشارية والفعاليات الشعبية في مخيمات المملكة، إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، معتبرة أن هذا القرار يشكل تصعيدا خطيرا وانتهاكا صارخا لكافة القوانين والمواثيق الدولية.

وأكدت اللجان في بيان أمس الثلاثاء، أن هذا القانون يعكس نهجا متطرفا وسياسات قمعية مُمنهجة ينتهجها الاحتلال، ترتقي في كثير من جوانبها إلى ممارسات تخالف أبسط مبادئ حقوق الإنسان، وتشكل انتهاكا واضحا للأعراف والقوانين الدولية التي تكفل حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

الدستور ١/٤/٢٠٢٦/ص ٥

تنديد متواصل لقانون "إعدام الأسرى" الفلسطينيين.. وواشنطن تؤيده

نادية سعد الدين- عمان- ما تزال ردود الفعل المناهضة لشرعنة إعدام الأسرى الفلسطينيين بعيدة عن دائرة التأثير في إحباط نفاذ القانون أو التراجع عنه أمام إصرار الاحتلال على تطبيقه، بدفع التيار اليميني الحاكم، وتأييد واشنطن للقرار بزعم أنه "حق سيادي"، مما أثار تنديداً فلسطينياً واسعاً.

وضجت منصات التواصل الاجتماعي خلال الساعات الماضية بموجة غضب واسعة، عقب إقرار "كنيست" الاحتلال قانوناً يقضي بإعدام فلسطينيين مُدانين "زوراً" بتهم "الإرهاب"، بوصفها الخطوة الأخطر منذ سنوات على صعيد التشريعات المرتبطة بالأسرى.

وبذلك، يكون الاحتلال قد انتقل من سياسة القمع والانتهاكات داخل السجون إلى "شرعنة القتل"، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف التي تنظم معاملة الأسرى.

بينما تتواصل ردود الفعل الفلسطينية الراضية "للتشريع العنصري والعدواني بحق الشعب الفلسطيني"، في خطوة قوبلت أيضاً بانتقادات دولية وعربية وحقوقية واسعة، ولكنها وجدت تأييداً أميركياً بزعم حق الاحتلال في تحديد قوانينه الخاصة.

وقال بيان وزارة الخارجية الأميركية إن الولايات المتحدة "تحترم" حق سلطات الاحتلال "السيادي في تحديد قوانينها وعقوباتها الخاصة بالأفراد المدانين بالإرهاب"، بينما أعربت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا عن "قلقها العميق"، تجاه تلك الخطوة، مطالبة بالتراجع عنها.

في حين اعتبرت الرئاسة الفلسطينية أن القانون يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بما تكفله من حماية للأشخاص وضمانات للمحاكمة العادلة، ومخالفته للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأكدت الرئاسة، في تصريح لها أمس، أن القانون يُعد جريمة حرب بحق الشعب الفلسطيني، في سياق سياسات الاحتلال وإجراءاته التصعيدية في الأرض الفلسطينية كافة، والتي لن تنجح في كسر إرادته أو النيل من صموده، ولن تثنيه عن مواصلة كفاحه المشروع ونضاله من أجل نيل حريته واستقلاله، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة.

ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية، واتخاذ موقف جاد وحقيقي لوقف انتهاكات الاحتلال، والعمل على محاسبته وفرض العقوبات عليه بسبب جرائمه المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما يتعرض له الأسرى والمعتقلون داخل سجونهم من تعذيب وعزل وقتل ممنهج.

كما حذرت الرئاسة من التداعيات الخطيرة للقوانين العنصرية، التي من شأنها زيادة التوتر والتصيد، وتهديد فرص تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وجددت الرئاسة الفلسطينية تأكيداً على أن قضية الأسرى ستبقى في صلب أولوياتها، وأنها ستواصل العمل على كافة المستويات الدولية لضمان حمايتهم، والإفراج عنهم، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحقهم.

وبالمثل، اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، أن القانون يعد تحولاً خطيراً في تشريع الإبادة وتبني الإعدام الميداني والقتل والعقاب الجماعي الذي يستهدف الأسرى الفلسطينيين، ما يضع حكومة الاحتلال في مواجهة مباشرة مع القانون الدولي ومنظومة العدالة الدولية.

من جهته، قال الناطق باسم حركة "حماس"، حازم قاسم، إن القانون يعكس مستوى غير مسبوق من الإجرام، واستهتاراً صارخاً بكل القوانين والمواثيق الإنسانية والدولية.

وأضاف في تصريح أمس، إن الاحتلال أعدم مئات الأسرى تحت وطأة التعذيب والإهمال الطبي داخل سجونهم، بينما يسعى اليوم لإضفاء غطاء قانوني على جريمة قائمة أصلاً، عبر تشريع إعدامهم بشكل مباشر، في محاولة مكشوفة لتصفية قضية الأسرى.

كما اعتبرته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انحداراً إجرامياً خطيراً، يندرج ضمن سياسة الإبادة التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، مثلما يكشف الطبيعة "الفاشية والعنصرية" للاحتلال واستمراره في ارتكاب الجرائم بحقه.

وحملت الجبهة المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وتاريخية، معتبرة أن سياسة الإفلات من العقاب شجعت الاحتلال على المضي في انتهاكاته.

بينما دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين "المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسؤولين عن تمرير القانون والمصادقة عليه، وملاحقة مقترفي جرائم الحرب بحق الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال، كما دعت كافة المؤسسات الحقوقية الدولية والدول التي طالما حذرت من المصادقة على القانون، إلى منع تنفيذه على طريق إسقاطه.

وكان "كنيست" للاحتلال قد صادق، أول من أمس، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين المدانين بتنفيذ

عمليات أدت إلى مقتل "إسرائيليين"، بحسب مزاعمه، حيث أيدته ٦٢ عضواً، مقابل معارضة ٤٨، فيما امتنع عضو واحد عن التصويت.

وكانت عضو "الكنيست" المتطرفة "ليمور سون هارمليخ" قد بادرت إلى تقديم المشروع، فيما قاده الوزير المتطرف "إيتمار بن غفير"، المعروف بمواقفه المتشددة تجاه الأسرى الفلسطينيين.

وينص القانون على فرض عقوبة الإعدام على من "يتسبب عمداً في مقتل إنسان ضمن عمل يُصنف إرهابياً"، مع عدم إمكانية منح عفو في هذه الحالات، ما يكرس الحكم دون قابلية التخفيف أو التعديل، كما يتيح تنفيذ الحكم شنقاً خلال مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ تثبيته.

وبحسب إحصائيات "نادي الأسير الفلسطيني"، يبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال نحو ٩٥٠٠ أسير، فيما تحتجز سلطات الاحتلال جثامين ٩٧ شهيداً من الأسرى، توفي معظمهم نتيجة التعذيب والإهمال الطبي.

الغد ٢٠٢٦/٤/١ ص ٢٦

محافظة القدس: مخطط إسرائيلي يستهدف البدو في المحافظة

الجزيرة - حذرت محافظة القدس الفلسطينية من مخطط إسرائيلي يهدف إلى إنهاء وجود التجمعات البدوية الفلسطينية في المحافظة، ونقلهم من تجمعاتهم إلى حي مستحدث، وإحلال مستوطنين إسرائيليين مكانهم.

ووفق ما أعلنته المحافظة، فإن مخططاً يطلق عليه "حي شامي" يهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديمقراطي شرق مدينة القدس، بما يعنيه من إنهاء وجود التجمعات البدوية ونقلها من البادية الواسعة إلى حي جديد في جيب صغير، بما يخدم قيام مشاريع استعمارية توسعية على أنقاضها.

وأشارت إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أودعت المخطط الأسبوع الماضي لدى اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص التابعة لمجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية الإسرائيلية، التابعة للجيش، لإقامته على نحو ١٧٠ دونماً (الدونم يساوي ألف متر مربع) ضمن أراضي بلدة "أبوديس" شرقي المدينة.

وإذا تم تنفيذ المخطط فسينتهي وجود تجمعات: الخان الأحمر، أبوالنوار، عرب الجهالين، وادي جمل، جبل البابا، وادي سنيسل، بئر المسكوب. وسينقل سكانها قسرا إلى المنطقة المخطط لها ويوضعون مساكن حديثه لا تلائم نمط الحياة البدوية واحتياجاتها بما في ذلك تربية الماشية والانتشار والتنقل.

وأوضحت محافظة القدس أن المخطط يهدف إلى تحويل الأراضي من استخداماتها الرعوية والزراعية المفتوحة إلى حي سكني حضري ضمن تصنيف "ب"، وفقا لاتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤، أي أنها ستخضع لسيطرة مدنية فلسطينية، وأمنية إسرائيلية. وسيخصص للبدو ٧٩ دونما للبناء السكني بحيث يتم فرض كثافة عمرانية تصل إلى ١٢ وحدة سكنية في الدونم الواحد بارتفاع ٦ طوابق، وأكثر من ٣٥ دونما لشبكة الطرق. وسيشكل المخطط -وفقا للمحافظة- امتدادا مباشرا لسياسات الترحيل القسري التي بدأت منذ عام ١٩٩٧، حين نُقلت مجموعات من بدو الجهالين إلى أطراف بلدة العيزرية لصالح التوسع الاستيطاني، مؤكدة أن الاحتلال يعيد اليوم إنتاج ذات السياسات.

ووفقا لبيانات أصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) عام ٢٠١٧، فإن ٢٦ تجمعا بدويا تنتشر في محافظة القدس، يسكنها ٤٨٥٦ بدويا آنذاك.

وينتمي بدو القدس إلى عشيرة "الجهالين"، ويُعرفون فلسطينيا باسم "عرب الجهالين"، ونتيجة تهجيرهم في النكبة عام ١٩٤٨ لجؤوا إلى الضفة الغربية قادمين من منطقة تل عراد في النقب التي تمتد على مساحة تصل إلى ما يقارب ٥٠ كيلومترا شمال شرقي بئر السبع (جنوبي فلسطين)، وتبعد ٣٠ كيلومترا جنوب مدينة الخليل.

وفي بداية لجوئهم، تركز معظم هؤلاء في منطقة الخليل بجنوب الضفة الغربية، ثم غادر جزء منهم على فترات زمنية متفاوتة نحو القدس وتوزعوا على أربع مناطق أساسية، هي: عناتا ووادي أبو هندي والخان الأحمر وجبل البابا، وترفض سلطات الاحتلال الاعتراف بتجمعاتهم في هذه المناطق وتسعى لطردهم منها مجددا.

ومنذ بدء حرب الإبادة على غزة في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، أدت اعتداءات الاحتلال والمستوطنين إلى هجرة كلية وجزئية لـ ٧٩ تجمعا بدويا فلسطينيا بالضفة يقطنها

٨١٤ عائلة بتعداد أفراد يتجاوز ٤٧٠٠ نسمة، وفق معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية.

ووفق المصدر ذاته يتجاوز عدد المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية ٥٤٢ بين مستوطنة وبؤرة استيطانية، يقطنها جميعا أكثر من ٧٨٠ ألف مستوطن.
الجزيرة ٢٠٢٦/٣/٣١

اللجنة الملكية لشؤون القدس

كنعان: قانون إعدام الأسرى يعكس نهج أبرتهايد
إسرائيلي ويشكل ضربة لمنظومة حقوق الإنسان

عمان - بترا - صالح الخوالدة - قال أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس عبدالله كنعان، إن قانون إعدام الأسرى يشكل رسالة أبرتهايد إسرائيلية للعالم، ويعكس نهج الاحتلال في تكريس سياساته المخالفة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.
وأوضح في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن الإعدام موجود في قوانين الاحتلال الإسرائيلي، حيث يستند إلى قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥ إبان الاستعمار البريطاني، والتي لم يتم إلغاؤها كما فعل مع العديد من القوانين السائدة في فلسطين سابقا، نظرا لعدم تحقيقها لمصالحه الإحلالية.

وأضاف إن قانون الإعدام منصوص عليه في القانون الإسرائيلي منذ ١٩٥٣، إلا أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قامت بتجميده، علما بأن محاكم الاحتلال أصدرت أحكاما بالإعدام بحق عدد من الأسرى الفلسطينيين، وتم تعديل تلك الأحكام إلى المؤبد.
وأشار إلى أن تصويت الكنيست الإسرائيلي على القانون الجديد (المدمج لقانونين)، والقاضي بتسهيل إصدار حكم الإعدام على الأسرى الفلسطينيين، يعد قانون أبرتهايد بامتياز، مبينا أنه طرح سابقا في الأول من آذار ٢٠٢٣، وتقدمت به أحزاب يمينية متشددة هي حزب "قوة يهودية" وحزب "إسرائيل بيتنا".

وأضاف إن هذا القانون ينص على أن حكم الإعدام يصدر بأغلبية إجماع القضاة العسكريين في المحكمة، بينما كان سابقا يشترط الإجماع من قبلهم، كما يفرض على القاضي اختيار إما حكم الإعدام أو حكم المؤبد دون الجمع بينهما، في تشديد قضائي واضح

يمنع وجود أي مرونة في القوانين أو خيارات محتملة للتنفيذ، حيث يتم تنفيذ الحكم خلال ٩٠ يوما من صدوره، ولا يحق لقائد الجيش إلغاءه أو تخفيفه.

وأكد أن حكومة الاحتلال ومحاكمها لا تتعامل مع الأسير الفلسطيني وفق القانون الدولي واتفاقيات جنيف ولاهاي ولا تمنحه الحقوق المترتبة بموجبها، بل تطبق عليه قوانينها الجنائية الداخلية، وبذلك تسقط مكانته القانونية كأسرى حرب.

وأشار إلى أن الأسرى الفلسطينيين والتنكيل بهم وإعدامهم بات ورقة ضغط سياسية حزبية إسرائيلية تستخدم في الانتخابات وحتى في تشكيل الائتلافات الحكومية، موضحاً أن حزب "إسرائيل بيتنا" اشترط في حزيران ٢٠١٦ الانضمام لحكومة بنيامين نتنياهو السابقة الموافقة على قانون إعدام الأسرى، وأن إقرار هذا القانون اليوم يأتي ضمن حزمة الإجراءات والانتهاكات التي يمارسها الوزير المتطرف بن غفير، وهو قانون مخالف للأخلاق والقيم والمعاهدات الضامنة لحياة وكرامة الأسرى.

ولفت إلى أن هذا القانون يأتي في سياق نهج حرب الإبادة والتهجير المفروضة على الشعب الفلسطيني، كما يأتي في إطار استغلال الاحتلال الإسرائيلي للظروف الإقليمية والتهديد باحتمالية انتقال الحرب المشتعلة ضد الشعب الفلسطيني إلى حرب إقليمية، خاصة في ظل عدم قيام الموقف الدولي والإرادة الدولية بمسؤولياتهما الأخلاقية والشرعية في قمع ومعاقبة الاحتلال، الذي تسعى حكومته إلى تقديم نفسها للشارع على أنها حكومة انتصارات وهمية على مختلف الأصعدة.

وأكد أن فرض هذا القانون يشكل ضربة للشرعية الدولية ومنظومة حقوق الإنسان، وإجراء عنصرياً يكشف وجه إسرائيل، التي كانت تسوق نفسها على أنها دولة ديمقراطية تحترم الإنسان ولا يوجد فيها حكم للإعدام، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب موقفاً دولياً لنصرة الشعب الفلسطيني وحمايته من جرائم الإبادة الإسرائيلية، خاصة مع حلول ذكرى يوم الأرض الفلسطيني، وضرورة تحويل التدمير العالمي من إسرائيل إلى قوة حقيقية تترجم بإجراءات على أرض الواقع.

كما أكد أن الأردن، بقيادة جلالة الملك ومن خلال الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، سيبقى داعماً لأهله في فلسطين والقدس مهما كان الثمن وبلغت التضحيات.

وكالة الأنباء الأردنية بتر ١/٤/٢٠٢٦

اللجنة الملكية لشؤون القدس تحاضر حول الوصاية الهاشمية في مدارس الوطن العربي

شاركت اللجنة الملكية لشؤون القدس يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/٣/٣١، بإلقاء محاضرة حول الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والمسجد الأقصى المبارك معاملة وما يتعرض له من اعتداءات وذلك ضمن فعاليات مدارس الوطن العربي، في ذكرى معركة الكرامة والقدس في عيون الهاشمين.

وتأتي مشاركة اللجنة الملكية لشؤون القدس انطلاقةً من حرص أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس الاستاذ عبد الله كنعان التأكيد على رؤية ورسالة اللجنة المتضمنة إبراز مركزية القضية الفلسطينية وجوهرتها القدس وأمانة الدفاع عنها بالنسبة لنا في الأردن شعباً وقيادة هاشمية صاحبة الوصاية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، إضافة الى حرص اللجنة على ضرورة توعية الرأي العام بما فيه المدارس والجامعات وتثقيفه بقضية القدس وما تواجهه من انتهاكات واعتداءات إسرائيلية يومية.

وشملت مشاركة اللجنة الملكية لشؤون القدس ممثلة بالزملاء حسام نصار والأنسة آرام الصعوب، عرض فيلم من اعداد اللجنة الملكية بعنوان (الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس) وفيلم عن المسجد الأقصى ومداخله عما يتعرض له المسجد الأقصى من اعتداءات يومية وخاصة هذه الأيام من اغلاقات واقتحامات.

كما اشتملت الفعاليات على كلمة من الدكتور محمد سرسك مدير مدارس الوطن العربي، حول القدس في القيم التربوية للطلبة، الى جانب معرض مجسمات وخرائط وعروض تفاعلية نظمتها جمعية العهدة للثقافة والتراث.

اللجنة الملكية لشؤون القدس ٢٠٢٦/٤/١

اعتداءات

إغلاق الأقصى يتواصل قبيل "الفصح": طقوس تلمودية وضغوط لـ "ذبح القرابين"

المركز الفلسطيني للإعلام - في سياق يتجاوز البعد الأمني نحو إعادة تشكيل الواقع الديني والسياسي في القدس، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق المسجد الأقصى لليوم الـ ٣٢ على التوالي، مانعة المصلين من الوصول إليه.

ويترافق هذا الإغلاق الأطول منذ عقود مع إجراءات عزل مشددة للبلدة القديمة، عشية ما يُعرف بعيد "الفصح" العبري، الذي يشكّل محطة مركزية في أجندة الجماعات الدينية المتطرفة الساعية إلى فرض وقائع جديدة في المسجد الأقصى.

ويأتي هذا الإغلاق في ظل انتشار مكثف لقوات الاحتلال ونصب حواجز عسكرية تعيق دخول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة، مع السماح فقط لسكانها بالمرور، في خطوة تُعمّق من سياسة العزل المكاني والديني للمدينة.

وعلى وقع التحضيرات لعيد "الفصح"، أدى مستوطنون طقوسًا تلمودية داخل مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى، تحت حماية مشددة من قوات الاحتلال، فيما تتصاعد دعوات منظمات "الهيكل" المزعوم لفتح الأقصى أمام اقتحامات واسعة خلال أيام العيد الممتدة بين الثاني والتاسع من نيسان/أبريل.

ويُعد "الفصح" من أبرز الأعياد الدينية في اليهودية، ويستحضر، وفق الرواية التوراتية، "خروج بني إسرائيل من مصر"، ويرتبط تقليديًا بتقديم "قربان الفصح"، وهو طقس كان يُقام في "الهيكل" بحسب الادعاءات الدينية التوراتية، ما يدفع جماعات "الهيكل" إلى تكثيف محاولاتها لإحياء هذا الطقس داخل المسجد الأقصى.

وفي السنوات الأخيرة، تحوّل هذا الطقس إلى محور صراع، مع سعي هذه الجماعات لإدخال "القرابين الحيوانية" إلى باحات الأقصى وذبحها هناك، في خطوة تحمل أبعادًا رمزية خطيرة تمهّد، وفق مراقبين، لفرض تقسيم زمني ومكاني للمسجد، على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

وتعمد هذه المنظمات إلى تقديم إغراءات مالية ومكافآت للمستوطنين الذين ينجحون في تنفيذ هذه الطقوس، في محاولة للضغط على شرطة الاحتلال لتغيير قواعد التعامل داخل الأقصى، والسماح بإقامة شعائر تلمودية علنية.

وفي هذا السياق، يتصاعد حضور خطاب "البقرات الحمراء"، وهو مفهوم ديني توراتي يُستخدم لتبرير مشاريع "تطهير" تمهيدية لإقامة "الهيكل" المزعوم. وتروج جماعات دينية متطرفة لفكرة ضرورة تربية "بقرات حمراء نقية" لاستخدام رمادها في طقوس تطهير ديني، باعتبارها شرطاً مسبقاً لإعادة بناء الهيكل، وهو ما شهد في الأشهر الأخيرة اهتماماً متزايداً، مع الحديث عن استقدام بقرات من الخارج وإخضاعها لمعايير دينية صارمة.

وتتقاطع هذه الطقوس مع تحركات ميدانية، من بينها خطط لإتاحة المجال أمام حاخامات لإقامة صلوات جماعية في ساحة البراق خلال فترة العيد، ضمن ترتيبات محددة من حيث العدد والتوقيت، ما يعكس توجهاً لتوسيع الحضور الديني اليهودي المنظم في محيط الأقصى.

في المقابل، تواصل سلطات الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى بشكل كامل، ومنع أداء الصلوات فيه للشهر الثاني على التوالي، وهو ما امتد أيضاً إلى المقدسات المسيحية، حيث لا تزال كنيسة القيامة مغلقة أمام المصلين والزوار، في مشهد يعكس سياسة شاملة لإعادة ضبط المجال الديني في المدينة المقدسة.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٦/٣/٣١

إصابة فتى برصاص الاحتلال في مخيم قلنديا

القدس - وفا - أصيب فتى (١٨ عاماً) الليلة، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت مخيم قلنديا بعدة أليات عسكرية، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مع الشبان، أطلق خلالها جنود الاحتلال الرصاص وقنابل الغاز السام المسيل للدموع.

وقالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إن طواقمها تعاملت مع إصابة لفتى (١٨ عاماً) في القدم، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال بمخيم قلنديا.

وفي وقت سابق، ذكرت محافظة القدس أن قوات الاحتلال أغلقت حاجز قلنديا في كلا الاتجاهين أمام حركة المركبات.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٣/٣١

تمهيدا لتهجير السكان.. الاحتلال يعلن تجمع خلة السدرة منطقة عسكرية

اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ليلة الثلاثاء ٢٦/٣/٢٠٢٦، برفقة مستوطنين، تجمع خلة السدرة البدوي قرب قرية مخماس شمال شرقي القدس المحتلة، في خطوة جديدة تستهدف الوجود الفلسطيني في المنطقة. وأفادت مصادر مقدسية بأن قوات الاحتلال أبلغت المواطنين بأن المنطقة باتت "منطقة عسكرية مغلقة"، ومنعت الوجود فيها بشكل كامل، في إجراء تصعيدي يندرج ضمن سياسات تفرغ التجمعات البدوية من سكانها. وكانت اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين قد أجبرت ١٦ عائلة بدوية تقطن في التجمع منذ نحو ٢٥ عامًا على مغادرته قسرًا، في انتهاك واضح لحقوقهم في السكن والاستقرار، وضمن سياسة التهجير القسري التي تستهدف التجمعات الفلسطينية في محيط القدس.

وصعدت قوات الاحتلال إجراءاتها ضد التجمع خلال الأسابيع الماضية، حيث أغلقت الطرق المؤدية إليه باستخدام المكعبات الإسمنتية، ومنعت الوصول إليه بشكل كامل، ما ضيق الخناق على السكان ومهد لعملية إخلائه.

شبكة معراج ٢٠٢٦/٣/٣١

تقارير

مع دخول الإغلاق شهره الثاني.. ما خطط الاحتلال بالأقصى؟

يدخل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك شهره الثاني، وسط تحذيرات من تداعيات تفرد سلطات الاحتلال به لتغيير الوضع القائم وصولاً إلى فرض وقائع جديدة، في محاولة لتهويده وسحب البساط من تحت دائرة الأوقاف الإسلامية. وبذريعة "حالة الطوارئ" المعلنة منذ بدء الهجوم الأمريكي الإسرائيلي المشترك على إيران في ٢٨ فبراير/شباط الماضي، تواصل سلطات الاحتلال إغلاق المسجد ومنع المصلين من الوصول إليه.

ويرى خبيران -تحدثا للجزيرة نت- أن إغلاق هذا المكان المقدس على مدار شهر متواصل -لأول مرة منذ احتلال شرقي القدس عام ١٩٦٧- لم يكن مجرد إجراء عابر، بل

جزءاً من سياق أوسع يهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، وتكريس معادلة التحكم في الوصول والعبادة، واختبار حدود رد الفعل المحلي والدولي.

لماذا لا يجوز تطبيق حالة الطوارئ على القدس؟

يقول أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس منير نسيبة إن إغلاق المسجد الأقصى ولو ليوم واحد يحمل أكثر من انتهاك:

فالقدس مدينة محتلة -وفق القانون الدولي- ولا سيادة للاحتلال عليها، كما أن الوجود العسكري والاستيطاني الإسرائيلي "غير قانوني" ويجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن، وفق تأكيد محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الذي صدر في يوليو/تموز ٢٠٢٤.

لا يجوز تطبيق حالة الطوارئ وتعليمات الجبهة الداخلية التابعة للجيش الإسرائيلي على القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى كونه غير خاضع لسيادة الاحتلال إنما لإدارة الأوقاف التابعة للأردن.

ويشكل الإغلاق خرقاً للقانون المعروف بالـ"ستاتيكو" (الوضع القائم) الذي يُصنف قانوناً دولياً، وسُنَّ خلال حكم الدولة العثمانية، ويتعلق بالأماكن المقدسة التي يجب "أن تبقى على حالها دون أي مساس أو خرق".

كما أن تقييد عدد الأشخاص، الذين يُسمح لهم بالوجود في الأقصى أو منعهم من دخوله بالكامل، يُعتبر انتهاكاً للوضع القائم، ذلك أن هذا القانون ينص على أن المسجد بساحاته ومصلياته ومدارسه ومعامله المسقوفة وغير المسقوفة هو ملك خالص للمسلمين، ولهم إدارته في كل ما يتعلق بالسياحة والزيارة لهذا المقدس الذي يترجع على مساحة ١٤٤ دونماً (الدونم يساوي ألف متر مربع).

وفق اتفاقية جنيف الرابعة، على الدولة القائمة بقوة الاحتلال الالتزام باحترام المعتقدات الدينية وممارسة الشعائر للسكان الواقعين تحت الاحتلال، وضمن عدم منع الوصول إلى أماكن العبادة، أو تعطيل الشعائر الدينية، أو اتخاذ إجراءات جماعية تمس الحق الديني وهو ما يحصل منذ شهر، وتكرر مرارا منذ احتلال شرقي القدس عام ١٩٦٧.

دلالة توقيت الإغلاق

وفق الأكاديمي ومسؤول الإعلام والعلاقات العامة السابق في المسجد الأقصى عبد الله معروف، لا يجوز أخذ موضوع إغلاق المسجد الأقصى لشهر متواصل ببساطة أو

اعتباره تطورا عاديا في مسار الصراع، خاصة أن الأخبار تتواتر عن قرار الاحتلال تمديد الإغلاق مبدئيا حتى ١٥ أبريل/نيسان المقبل، وهو الأمر الذي وصفه بـ "منتهى الخطورة".
ويضيف أن "هذا الإغلاق كان وما زال مقصودا"، وهدفه بالدرجة الأولى أن يتم إجراء ما يمكن تسميته "اختبارا عمليا" في أصعب الأوقات لشرطة الاحتلال كونه جاء منتصف شهر رمضان، لإجراء تغييرات كبيرة في المسجد الأقصى بعد نهاية الإغلاق، وليس للأمر أي علاقة بالحرب الدائرة حاليا بأي شكل.

عبد الله معروف أستاذ دراسات بيت المقدس بجامعة إسطنبول ٢٩ مايو (الجزيرة)
ماذا يجري في ظل الإغلاق؟

يكشف معروف عن "تعديلات جوهرية" يجريها الاحتلال خلال الإغلاق على مدى أكثر من شهر، لكيفية إدارة شؤون المسجد الأقصى، معتبرا أن التوتر الإقليمي ليس له أي علاقة بما يجري في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة التي مُنِع فيها أحد الشعانين، وإنما يمكن القول إنه مجرد حجة إسرائيلية لتغيير الوضع القائم في المسجد. وذلك من إجراءات الاحتلال:

تحديد عدد المسموح بدخولهم من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية إلى ٢٥ شخصا فقط.

فرض المعرفة المسبقة بكل شخص يدخل الأقصى وسبب وكيفية ووقت ومدة دخوله للمسجد.

إخراج الموظفين مباشرة بعد انتهاء عمل أي منهم فورا.

وأشار إلى تطورات في كيفية تعامل شرطة الاحتلال مع المسجد، مشيرا إلى صورة قال إنها "مقصودة" نشرها شرطي داخل الأقصى مع التاريخ، وبشكل في غاية الاستفزاز واضعا قدما فوق الأخرى "فيما يوحي بأن القصد كان إرسال رسالة تفيد بأن الاحتلال بات سيد المكان في الأقصى وليس مجرد طارئ".

وتابع أن رسالة الاحتلال للفلسطينيين أنه أصبح صاحب القرار الإداري الوحيد في المسجد، وصاحب السيادة الحقيقية في المكان المقدس وهو وحده من يقرر كيفية إدارته دون أي اعتبار للوجود الإسلامي الذي تمثله دائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية، ودون أي اعتبار للمقدسيين أصلا.

الصمت في خدمة الاحتلال

وبرأي الباحث معروف، لم يعد الاحتلال يقيم وزنا للوجود الشعبي الفلسطيني في القدس ويرى أن الفلسطينيين غير قادرين على أن ينفذوا إرادتهم في الأقصى من اليوم فصاعداً.

وقال إن الصمت العربي الرسمي والردود الخجولة الرسمية، حتى من الأطر العلمانية والشعبية طوال هذا الشهر هي ما يشجع الاحتلال على إجراء ما يريده في المسجد. وخلص إلى أن الردع الشعبي والرسمي الحقيقي هو المطلوب الآن، فلا أقل من "تصعيد الموقف في المنطقة استغلالاً لكون الاحتلال يعيش في وضع داخلي هش وخاصة رخوة بسبب الحرب الدائرة وليس كما يحاول أن يصور للشعب الفلسطيني".

الجزيرة ٢٠٢٦/٤/١

آراء عربية

قانون للإعدام.. شرعنة القتل

نيفين عبد الهادي

قانون لإعدام الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، أيّ تفكير بأقصى درجات الانتهاكات لحقوق الإنسان، وأيّ خرق هذا للقانون الدولي، أن يُسن قانون يتم بموجبه إعدام الأسرى، فهي أعلى درجات التمييز العنصري، فهي المرة الأولى بتاريخ التشريعات يُسن قانون يسري على مجموعات دون الأخرى في المجتمع، ما يؤشّر لخطورة مقلقة لسياسات إسرائيل وما تخطط له وتسعى لفرضه على أرض الواقع.

لا يُمكن لأيّ عقل أن يستوعب حجم هذا العنف، والتدهور الإنساني وحتى الأخلاقي، فأن يتم وضع قانون يشرّع الإعدام، ولفئة معينة وليس لكل أفراد المجتمع، تحتاج تحركات فورية لمنع إسرائيل من تنفيذه، وفرضه على أرض الواقع، فالأمر ليس تجاوزاً قانونياً، وليس خرقاً للقانون، وليس تمييزاً عنصرياً، إنما نحن أمام سقطة إنسانية خطيرة، وحالة من العنف والانتهاك لم يشهدها التاريخ، وأمام إصرار إسرائيل على المضي بדרך المزيد من الانتهاكات والاعتداءات وسلهم حقوقهم غير القابلة للتصرف، هو إصرار إسرائيلي على تنفيذ سلسلة من التوحّش وحرب الإبادة على الشعب الفلسطيني، وفرض قوّتها بأساليب بعيدة كل البعد عن الإنسانية.

تشريع للموت، لم يحدث بتاريخ البشرية، أن تبرر قتلك للأسرى، أن تبرر إبادة شعب انتزعت وطنه، أن تجعل من كل إجراءاتك تتجه لأغراض سياسية، نحن نقف أمام قانون خطير، وإعلان بإطار تشريعي لقتل الأسرى، هذا إذا ما تناسينا أن أوضاع الأسرى الفلسطينيين غاية في السوء والاعتداءات والانتهاكات، لنقف اليوم أمام حلقة جديدة من سلسلة العنف الإسرائيلي وشرعنه القتل، وتجاوز كل ما نص عليه القانون الدولي الإنساني، ويكشف عن مزيد من قبح الوجه الإسرائيلي، لتمنح إسرائيل لنفسها مزيداً من الأدوات في قتل الشعب الفلسطيني.

الأردن، دان مصادقة الكنيست الإسرائيلي على قانون إعدام المُحتَجِزِينَ الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ بتأكيد أن ذلك خرق للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وفيما رفض الأردن رفضاً مطلقاً هذا القانون العنصري التمييزي اللاشعري، أكد أنه يتعارض وقواعد القانون الدولي الذي يحظر فرض السيطرة على الأراضي المحتلة عبر أطر تشريعية مفروضة من القوة القائمة بالاحتلال، والذي يعدّ جزءاً من سياسة إسرائيلية مُمنهجة تستهدف الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني ووفق حلّ الدولتين.

موقف الأردن واضح، أن تفرض إسرائيل قانوناً أمر يخالف القانون الدولي، ويتعارض مع قواعده، كونه يحظر فرض السيطرة على الأراضي المحتلة عبر أطر تشريعية مفروضة من القوة القائمة بالاحتلال، وهو ما تصرّ إسرائيل على تجاهله بأنها قوة قائمة بالاحتلال، تجاهل متعمّد وإغلاق العين عن ذلك، والعيش بما تراه مناسبا، رغم مخالفتها للقانون الدولي، وهو ما ينبه له الأردن دوماً، ويذكّره ويضعه تحت مجهر الاهتمام، وفي قانون الإعدام ذات النهج، وحلقة جديدة في سلسلة جرائمها التي لا تتوقف بل تزداد عنفاً وظلماً وانتهاكات.

قانون انتقامي وعنصري، لا يبتعد عن مخططات إسرائيل بضم الضفة الغربية المحتلة، ما يجعل من التصدي له مسؤولية دولية، وكما دعا الأردن المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتحرّك الفوري والفاعل لمنع إسرائيل من المضي في تطبيق القانون، وإلزامها وقف قراراتها وتشريعاتها الباطلة وممارساتها الأحادية اللاشعرية التي تستهدف الشعب الفلسطيني ووجوده على أرضه، يجب الاستماع للمطالب

الأردنية والأخذ بها على محمل التطبيق الفوري، فلا بد من أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية، فلم يحدث أن يتم تشريع القتل، ووضع قانون له، هي جريمة يجب أن لا تترك إسرائيل لتنفيذها بمراى العالم لكن دون وقفها ومحاسبتها.

الدستور ١/٤/٢٠٢٦/ص ٥

آراء عبرية مترجمة

العطش للدم ولّد قانونا عنصريا

هارتس - مردخاي كرمنتسر

الكنيست تعمل في السنوات الأخيرة على الدفع قدما بالانقلاب النظامي، وزادت من نشاطاتها في الأسابيع الأخيرة مستغلة أجواء الحرب. ويحتل إحياء عقوبة الإعدام مكانة خاصة، أو بالأحرى مكانة مرموقة، في التطبيق التام للقيم الإنسانية والليبرالية. في العالم الديمقراطي الليبرالي يعتبر إلغاء عقوبة الإعدام أحد أكبر الإنجازات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد انضمت إسرائيل إلى هذه العملية بطريقتين. الأولى، إلغاء عقوبة الإعدام على جريمة القتل، التي ورثتها من الانتداب البريطاني، واستبدالها بالسجن المؤبد الالزامي في العام ١٩٥٤. الثانية، اتباع سياسة ثابتة من قبل النيابة العامة والمحاكم في تجنب استخدام عقوبة الإعدام باستثناء جرائم النازية.

يحتوي كتاب القوانين في إسرائيل على الكثير من الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، مثل الجرائم ضد الإنسانية وضد الشعب اليهودي، والجرائم الخطيرة جدا ضد أمن الدولة والجرائم الإرهابية بموجب لوائح الدفاع (الطوارئ) من العام ١٩٤٥، والجرائم الخطيرة جدا للجنود حسب قانون القضاء العسكري، وجريمة القتل التي ترتكب في يهودا والسامرة من قبل اشخاص من غير مواطني إسرائيل ومن غير المقيمين فيها. ولكن كما ذكر، باستثناء جرائم النازيين تميز القانون بتحويل عقوبة الإعدام المنصوص عليها في كتاب القوانين إلى شيء ميت.

كانت إسرائيل تتفاخر بنفسها لهذا الانضباط. أما إسرائيل الجديدة، التي يعتبر بن غفير وسموتريتش من يحدد توجهها، فتفعل العكس تماما. فهي تسعى الى استبدال الانضباط بالتعطش للدماء، شريطة ألا تكون دماء اليهود. لقد كان النهج القديم يستمد

من الاخلاق العالمية والأخلاق اليهودية. ان القتل المتعمد لشخص لا يشكل خطراً على الآخرين، ويمكن عقابه بطرق أخرى، هو فعل قاس جداً ويظهر الاستخفاف بقيمة الحياة. في هذا الصدد يعتبر القانون الجديد إنجازاً كبيراً للمنظمات الإرهابية. فمن أهدافها تقليص الفجوة الأخلاقية بينها وبين الوسائل غير المشروعة التي تلجأ إليها والدولة التي تحاربها. وتأتي الكنيست لتقدم لها هدية ثمينة.

إضافة الى ذلك من المستحيل ضمان عدم وقوع خطأ في القرار القضائي، الأمر الذي قد يؤدي الى اعدام شخص لم يرتكب جريمة. هذا الخطأ، خلافاً لغيره، لا يمكن تصحيحه. ومن الجدير بالذكر انه من بين الحالات القليلة التي فرضت فيها عقوبة الإعدام في إسرائيل، تبين ان اثنتين منها كانت بالخطأ. حالة مئير توبيانسكي الذي حكم عليه بالإعدام في محكمة ميدانية وتم تنفيذ الحكم عليه وبعد ذلك تمت تبرئته من التهمة المنسوبة اليه. وأيضا حالة ايفان دميانيوك الذي أدين في المحكمة، لكن تمت تبرئته في الاستئناف بسبب وجود شكل معقول في هويته، وإذا كان هو بالفعل "ايفان الرهيب" من تريبلنكا. ولولا فتح أرشيفات أجهزة المخابرات السوفييتية لكان مشكوك فيه جدا تبرئة دميانيوك.

يزداد خطر الخطأ في ظل مناخ عام يسود فيه التوق إلى الانتقام ونزع الإنسانية عن الفلسطينيين (بما في ذلك نساؤهم وأولادهم وكل شخص فيهم)، وينعكس ذلك أيضا في ظروف اعتقال هؤلاء السجناء والمعتقلين. يسعى القانون الجديد بكل الطرق الى زيادة هامش الخطأ. فهو يلغي شرط الإجماع في المحكمة العسكرية في الضفة الغربية عند اصدار الاحكام ويكتفي برأي الأغلبية. وخلافاً للقانون الدولي يلغي القانون سلطة القائد العسكري في تخفيف الاحكام، وينص على تنفيذ عقوبة الإعدام في غضون تسعين يوما.

الغد ١/٤/٢٠٢٦ ص ٢٥

اخبار بالإنجليزية

King receives Poland defence minister

His Majesty King Abdullah II on Tuesday received Poland Deputy Prime Minister and Minister of National Defence Władysław Kosiniak-Kamysz, according to a royal court statement.

During the meeting, held at Al Husseinia Palace and attended by His Royal Highness Crown Prince Al Hussein bin Abdullah II, His Majesty emphasised the need to restore comprehensive calm in the Middle East through dialogue and diplomacy.

The meeting also touched on the importance of strengthening cooperation between Jordan and Poland across various fields, particularly in the areas of military and security cooperation.

Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi, Chairman of the Joint Chiefs of Staff Maj. Gen. Yousef Huneiti, Director of the Office of His Majesty Alaa Batayneh, and the accompanying Polish delegation attended the meeting.

Jordan News Agency 31-3-2026

King receives France president's Middle East, North Africa adviser

His Majesty King Abdullah II on Tuesday received Dora Cattuti, the Middle East and North Africa adviser to France President Emmanuel Macron, according to a royal court statement.

During a meeting at Al Husseinia Palace, attended by His Royal Highness Crown Prince Al Hussein bin Abdullah II, His Majesty reiterated the need to put an end to Iran's attacks on Jordan and other Arab countries, and to reach an agreement that would stop the escalation.

The King called for putting an end to the Israeli aggression against Lebanon, and preventing the exploitation of the current regional situation as a pretext to create new facts on the ground in Jerusalem, the West Bank, and Gaza.

Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi, Director of the Office of His Majesty Alaa Batayneh, and France's Ambassador to Jordan Franck Gellet attended the meeting.

Jordan News Agency 31-3-2026

Foreign minister meets with ICRC president

Minister of Foreign Affairs and Expatriates Ayman Safadi met on Tuesday with President of the International Committee of the Red Cross (ICRC) Mirjana Spoljaric Egger. The meeting focused on enhancing cooperation and coordination between Jordan and the ICRC and preparations for a high-level conference on humanitarian action in conflict that Jordan is set to host in the last quarter of 2026.

The conference follows the launch in 2024 of the Global Initiative to Strengthen Political Commitment to International Humanitarian Law by Jordan, Brazil, South Africa, China, France and Kazakhstan in partnership with the ICRC.

The two sides discussed the repercussions of the ongoing regional escalation and efforts to contain it, along with developments in the occupied Palestinian territories.

Safadi called for upholding the ceasefire in Gaza and ensuring the sustained and unimpeded delivery of humanitarian aid to address the worsening humanitarian situation in the Strip.

He called for an end to illegal Israeli measures in the occupied West Bank, describing them as violations of international law. He warned against continued restrictions on freedom of worship for Muslims and Christians in occupied Jerusalem.

Jordan News Agency 31-3-2026

Jerusalem Governorate warns: “Shami Neighborhood” plan targets Bedouin displacement for E1 project

The Jerusalem Governorate has warned of the dangers of the Israeli settlement plan No. (1627/7), known as “Shami Neighborhood,” describing it as an advanced tool to re-engineer the Bedouin presence in the Jerusalem periphery. The plan falls within ongoing Israeli policies aimed at reshaping the geographic and demographic reality east of occupied Jerusalem in favor of expansive settlement projects.

In a statement, the Governorate affirmed that Israeli occupation authorities deposited the plan on March 25, 2026, through the so-called Subcommittee for Planning and Licensing in the “Civil Administration.” The plan targets lands belonging to the town of Abu Dis within Basin No. (4), specifically in the areas of Dahr al-Raghabneh, Manazel Ali, Batin Bishara, Umm al-Shakhalib, and Dahr al-Qararit, covering an estimated area of 169.9 dunams.

The Governorate clarified that the plan aims to transform land use from agricultural and open spaces into a high-density urban residential neighborhood classified as “Residential B,” allocating approximately 79 dunams for housing and more than 35 dunams for roads. It also imposes a density of up to 12 housing units per dunam, with buildings reaching up to six stories.

The Governorate further noted that the plan directly targets several Bedouin communities, most notably the Khan al-Ahmar area, Abu Nuwar, and Arab al-Jahalin, in addition to Wadi Jmal, Jabal al-Baba, Wadi Snaysel, and Bir al-Maskoub (1 and 2). The plan seeks to forcibly transfer these communities from their open pastoral environment into a closed urban setting, leading to the dismantling of their social structure and the destruction of their livestock-based economy.

The Governorate stressed that this plan represents a direct and updated continuation of forced displacement policies that began in 1997, when groups from the Jahalin Bedouins were relocated to the outskirts of al-Eiza Riya to make way for settlement expansion, emphasizing that the occupation is now reproducing the same policies.

It also rejected Israeli claims of “consent” by representatives of the Bedouin communities, affirming that such claims lack credibility in the absence of free, prior, and informed consent, and in light of ongoing pressure and violations against these

communities, which have repeatedly expressed their categorical rejection of any relocation or resettlement plans.

The Governorate highlighted that the plan is intrinsically linked to the E1 project, which aims to connect the settlement of Ma'ale Adumim to Jerusalem, thereby separating the northern and southern West Bank and undermining the possibility of a geographically contiguous Palestinian state. It noted that the Bedouin presence constitutes a spatial obstacle to this project, explaining the targeting of these communities through dismantlement and removal policies.

The statement affirmed that the plan constitutes a grave breach of international humanitarian law, particularly the absolute prohibition of the forcible transfer of protected persons under the Fourth Geneva Convention, as well as violations of the right to adequate housing and livelihood, and the prohibition of settlement activity in occupied territories.

The Governorate added that opening a 62-day objection period does not alter the coercive nature of the plan, given the absence of procedural justice and the imposition of complex restrictions that hinder Palestinians' ability to effectively object.

Finally, the Jerusalem Governorate called on the international community to assume its legal and humanitarian responsibilities and take urgent action to halt the implementation of this plan, hold Israeli authorities accountable for policies of forced displacement, and support the resilience of targeted Bedouin communities while strengthening their presence on their lands as a first line of defense against displacement and colonization policies.

WAFA 31-3-2026

Israeli police disperse protest in Jerusalem for demonstrating against Palestinian prisoner execution law

Demonstrators rally outside parliament against measure targeting Palestinian detainees as police make arrests.

Israeli police forcibly dispersed a protest Tuesday outside the Knesset in West Jerusalem for demonstrating against the passage of a law allowing the execution of Palestinian prisoners, according to Israeli sources.

Police said two people were arrested as officers cleared demonstrators from outside the parliament building.

Hundreds took part in the protest, according to Israel's public broadcaster KAN.

Video published by the outlet showed police using foul-smelling water to disperse protesters.

The Knesset passed the law Monday in a 62-48 vote. Prime Minister Benjamin Netanyahu voted in support.

The law mandates executions by hanging to be carried out by prison guards appointed by the Israeli Prison Service, while granting those involved anonymity and legal immunity.

It also requires transferring those sentenced to death to special detention facilities and restricting visits to authorized parties, with lawyer meetings limited to video communication.

The legislation has sparked outrage. About 1,200 Israeli figures, including Nobel laureates, former military officials and former Supreme Court judges, voiced strong opposition in February, calling it a “moral stain.”

More than 9,500 Palestinians are held in Israeli prisons, including 350 children and 73 women. Palestinian and Israeli human rights groups have said detainees face torture, starvation and medical neglect, leading to dozens of deaths.

Since October 2023, Israel has intensified measures against Palestinian prisoners alongside its war in the Gaza Strip, which it is conducting with US support. The conflict has killed more than 72,000 people and wounded 172,000, most of them women and children.

Andolu Agency 31-3-2026

Israeli forces shoot a Palestinian In Qalandia

Israeli forces raided the Qalandia refugee camp, north of Jerusalem in the occupied West Bank, late Tuesday, sparking protests during which an 18-year-old Palestinian was shot, according to the Palestinian Red Crescent Society.

Witnesses and local media reported that several Israeli military vehicles entered the camp before soldiers fired live ammunition and tear-gas canisters.

The PRCS said the teen was shot in the leg and was treated by its medics at the scene before being transferred to a hospital.

Earlier, soldiers closed the Qalandia checkpoint to traffic, blocking movement between northern Jerusalem and the surrounding areas.

In related news, the soldiers invaded Beita town, south of the northern West Bank city of Nablus, fired several gas bombs before stopping and searching many cars and interrogating scores of Palestinians while inspecting their ID cards.

International Middle East Media Center 1-4-2026

International pressure grows over Al-Aqsa closure as global campaign is launched

Arab and Muslim foreign ministers have strongly condemned Israeli restrictions on freedom of worship in Jerusalem, denouncing the continued closure of Al-Aqsa Mosque and limitations imposed on access to the Church of the Holy Sepulcher.

In a joint statement, ministers from countries including Jordan, Saudi Arabia, Türkiye, Egypt, Qatar, the UAE, Indonesia, and Pakistan described the measures as a clear violation of international law and the historic status quo of Islamic and Christian holy sites.

They stressed that Israel, as an occupying power, holds no sovereignty over Jerusalem and must ensure unrestricted access to places of worship.

The statement highlighted that Al-Aqsa has remained closed to worshipers for over a month, including during Ramadan, warning that such actions could further destabilize the region.

At the same time, Arab and Islamic organizations announced the launch of an international campaign titled “Al-Aqsa is calling for help,” aimed at mobilizing global support against the Mosque’s closure and ongoing violations.

The campaign, set to run from April 1 to April 9, will include coordinated international activities, with a central event planned in Istanbul. Organizers say it seeks to raise awareness, support Palestinians in Jerusalem, and increase international pressure to halt violations at the site.

The initiative comes amid continued restrictions on access to Jerusalem’s Old City, where many Palestinians have been forced to pray in the streets due to tightened security measures.

Activists also warn of growing calls by extremist groups to carry out religious rituals inside Al-Aqsa during the upcoming Passover period, raising fears of further escalation.

The Palestinian Information Center 31-3-2026

Israel maintains Aqsa closure ahead of Passover

In a context that goes beyond security concerns to reshape the religious and political reality in Occupied Jerusalem, Israeli authorities have continued to close Aqsa Mosque for the 32nd consecutive day, preventing worshipers from accessing the site.

This prolonged closure, the longest in decades, has been accompanied by strict isolation measures imposed on the Old City ahead of the Jewish holiday of Passover. The holiday is a key moment for extremist religious groups seeking to impose new realities at Aqsa Mosque.

The closure comes amid heavy deployment of Israeli forces and the establishment of military checkpoints restricting Palestinians’ entry into the Old City, allowing only residents to pass. This move deepens the policy of spatial and religious segregation in Occupied Jerusalem.

As preparations for Passover intensify, Israeli settlers performed Talmudic rituals inside the Bab al-Rahma cemetery, adjacent to Aqsa, under tight Israeli security protection. At the same time, calls from Temple-affiliated groups are growing for large-scale incursions into the Mosque compound during the holiday, which runs from April 2 to April 9.

Passover is one of the most significant Jewish religious holidays, commemorating the biblical Exodus from Egypt. It is traditionally associated with the “Passover sacrifice,” a ritual said to have been performed in the ancient Temple, according to religious narratives. This has driven Temple groups to intensify efforts to revive such rituals within the Aqsa Mosque.

In recent years, this issue has become a major flashpoint, as these groups attempt to bring animal sacrifices into the Mosque compound and slaughter them there, a move paving the way for the temporal and spatial division of the site, similar to what occurred at the Ibrahim Mosque in al-Khalil.

These organizations have also offered financial incentives to settlers who succeed in performing such rituals, aiming to pressure Israeli police to alter current arrangements and permit open Talmudic practices in the compound.

In parallel, discourse surrounding the “Red Heifers”, a biblical concept used to justify purification rituals linked to rebuilding the Temple, has gained traction. Extremist religious groups promote the breeding of “pure red cows” for use in such rites, a

prerequisite, in their view, for constructing the Temple. Recent months have seen increased attention to importing and raising such cattle under strict religious criteria. These developments intersect with broader on-the-ground moves, including plans to allow rabbis to hold group prayers at the Western Wall plaza during the holiday under regulated conditions, reflecting efforts to expand organized Jewish religious presence around Aqsa.

Meanwhile, Israeli authorities continue to enforce a full closure of Aqsa Mosque, preventing prayers there for a second consecutive month. The restrictions have also extended to Christian holy sites, with the Church of the Holy Sepulcher remaining closed to worshippers and visitors, highlighting a broader policy aimed at reshaping the religious landscape of the city.

Israeli police have informed the Islamic Waqf of their decision to extend the closure of Aqsa until mid-April. Jerusalem-based institutions, including the International Jerusalem Foundation, view this as part of a gradual process to impose Israeli sovereignty over the Mosque and place it under direct security control.

This escalation carries added significance as it coincides with ongoing regional tensions. Palestinians were largely prevented from praying at Aqsa throughout Ramadan, including during Eid al-Fitr prayers, an unprecedented development reflecting the scale of transformation underway in the city.

On Monday evening, Israeli settlers stormed Bab al-Rahma cemetery in Occupied Jerusalem and performed Talmudic rituals under the protection of Israeli forces in a new escalation targeting Islamic holy sites.

According to the Jerusalem Governorate, a group of settlers entered the cemetery and carried out religious rituals amid heavy security measures.

The governorate noted that Bab al-Rahma cemetery has been subjected to repeated attacks by settlers as part of ongoing efforts to seize control and impose new realities on the ground. It also pointed to excavation works carried out by Israeli authorities in preparation for Judaization projects, including plans to establish a cable car station near the Old City.

Bab al-Rahma cemetery is one of the most prominent Islamic cemeteries in Occupied Jerusalem, covering approximately 23 dunums. It contains the graves of several companions of the Prophet, including Ubadah ibn al-Samit and Shaddad ibn Aws, as well as fighters who participated in the city's conquest during the early Islamic and Ayyubid periods.

In this context, Israeli authorities are also moving forward with plans to convert parts of the cemetery into a "biblical park," as part of broader efforts to alter the city's historical and religious character.

The Palestinian Information Center 31-3-2026

Israeli forces and colonists forcibly expel Bedouin community near Jerusalem

Israeli occupation forces, accompanied by colonist, on Tuesday stormed the Bedouin community of Khirbet al-Sidra near the village of Mikhmas, northeast of occupied Jerusalem.

The Jerusalem Governorate reported that Israeli troops informed residents that the area had been declared a "closed military zone" and completely prohibited their presence, in an escalation aimed at emptying the community of its inhabitants.

Israeli army forcibly evicted 16 Bedouin families who had lived in the community for approximately 25 years, in flagrant violation of their right to housing and stability.

In recent weeks, Israeli forces had blocked the roads leading to the community using concrete blocks, completely preventing access, in an attempt to impose a new reality on the ground and restrict the movement of residents. The measures reflect an ongoing policy of harassment and forced displacement against the community's residents.

Wafa 31-3-2026

إقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين 2026

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون يتيح فرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين المدانين بعمليات مقاومة أدت للوفاة، مع فرض قيود صارمة تمنع العفو وتحدد شروطاً قاسية للاحتجاز.

القسم الثالث:
القيود والضوابط الصارمة



منع العفو أو الإفراج
لا يدق للحكومة إصدار أمر بالإفراج عن أي مدان أو مشتبه به بموجب هذا القانون.

القسم الثاني: الفئة
المستهدفة وآلية التنفيذ



الفئة المستهدفة بالقانون
يشمل الفلسطينيين من الضفة الغربية (غير المواطنين أو المقيمين) المدانين بعمليات مقاومة.

القسم الأول: نتائج
التصويت والتشريع

**نتائج التصويت
في الكنيست**



تأييد: 62 عضواً



معارضة: 48 عضواً.



وامتناع واحد.

تم تمرير القانون بتأييد 62 عضواً مقابل معارضة 48 عضواً وامتناع واحد.



ظروف اعتقال مشددة
يفرض القانون السجن الانفرادي للمحكوم، مع ضمان سرية تنفيذ حكم الإعدام.



**آلية التنفيذ:
الإعدام شنقاً**
يتم تنفيذ الحكم خلال 90 يوماً من تاريخ صدور النهائي للقرار.



انتهاك الحق في الحياة
تعتبر المنظمات الحقوقية هذا القانون تهديداً مباشراً للحقوق الأساسية وكرامة الأسرى.



مهلة التأجيل القصوى
يحق لرئيس الحكومة طلب تأجيل التنفيذ لأسباب خاصة لمدة لا تتجاوز 180 يوماً.



توصيف القانون لعام 2026
يُعد هذا القانون تحولاً خطيراً في سياسات التعامل مع المعتقلين الفلسطينيين.